المقدمة

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين.

أما بعد؛

فإن الشريعة الإسلامية جاءت صالحة لكل زمان ومكان. وكل أحكامها لا تخرج عن تحقيق صلاح الناس في عاجل أمرهم وآجله. ومن أهم هذه التشريعات نظام الوقف. فهذا النظام له أهميته الكبرى في تنمية المجتمع الإسلامي، ونأمل أن يكون كذلك بإندونيسيا. فقد عرف المسلمون في إندونيسيا نظام الوقف وطبقوه منذ أن دخل الإسلام إلى البلاد في القرن الأول الهجري (السابع الميلادي)، وتطورت وكثرت أعيان الوقف في عهد الممالك الإسلامية. وعلى الرغم من تراجع نظام الوقف في عهد الاستعمار بتدخل المستعمرين في إدارته، مخافة منهم من تقوية شوكة المسلمين من خلال هذه الأوقاف، فإنه بعد إعلان استقلال إندونيسيا عاد اهتمام الإندونيسيين بالوقف من جديد، فقامت المؤسسات والجمعيات الوقفية هنا وهناك. وهكذا تطور الوقف في إندونيسيا حتى وصلت أموال الوقف المسجلة لدى مديرية الأوقاف بوزارة الشؤون الدينية إلى ١.٦١٥.٧٩١.٨٣٢ مترًا مربعًا من الأرض.

ومن المؤسف حقا أن هذا القدر الكبير من أموال الوقف لا يتم استغلاله على الوجه الأمثل حتى يستفيد المجتمع الإندونيسي منه. ومن الملاحظ أن هناك العديد من المشكلات التي تحول دون تحقيق الغايات والأهداف المنشودة للوقف كتحقيق الحياة الكريمة لأبناء المجتمع الإندونيسي.

ولهذا آثرت أن أتناول هذه المشكلات في الوقف الإندونيسي بدراسة، أطمع أن أجد الحلول المناسبة لها حتى تكون للمجتمع الإندونيسي فرصة لتطبيق أحكام الوقف بصورة كاملة. ويكون موضوع هذه الدراسة: «**مشكلات الوقف في إندونيسيا وحلولها الشرعية**»

أسباب اختيار الموضوع:

لقد دفعتني لاختيار هذا الموضوع الأسباب التالية:

أولا: دور الوقف الملحوظ في الحضارة الإسلامية.

ثانيا: رغبتي الملحة بوصفي مسلمة إندونيسية في الإسهام في حل المشكلات الاقتصادية في إندونيسيا، ورأيت أن تفعيل دور الوقف هو أحد السبل المتاحة لذلك، نظرا لكثرة أموال الوقف في جميع أنحاء البلاد التي لم تستغل استغلالا مرجوا، بل إن هناك أموالا وقفية لم ينتفع بها بعد.

ثالثا: رغبة المسلمين الإندونيسيين شعبا وحكومة في تفعيل دور الوقف في تنمية المجتمع الإندونيسي، فصدور قانون الوقف الرقم ٤١ سنة ٢٠٠٤، يُوضِّح مدى اهتمام الحكومة بتفعيل دور الوقف في تنمية المجتمع الإندونيسي، وكذلك كثرة إقامة الندوات عن الوقف في أنحاء البلاد، مما يدل على وعي المسلمين الإندونيسيين بأهمية دور الوقف في تنمية المجتمع الإندونيسي. وهذا يبين مدى استعدادهم لبذل الجهد لإنجاح هذا المشروع.

الدراسات السابقة:

لقد تناول بعض الباحثين موضوع الوقف في إندونيسيا، أبينه على النحو التالي:

أولا: رسالة دكتوراه بعنوان: "دور وقف النقود في معالجة الفقر في إندونيسيا،" للباحث هيندرا، بجامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية، بجاكرتا. قد تناول فيها الباحث مشروعية وقف النقود و أهميته في الوقت الراهن. وقد قدم الباحث بعض النماذج عن دور وقف النقود في معالجة الفقر، متمثلا بما قام به صندوق الوقف الإندونيسي في توفير العيادة المجانية للفقراء، والتعليم المجاني للأيتام والفقراء.

ثانيا: رسالة ماجستير بعنوان "فعالية إدارة واستثمار أموال الوقف في معهد التقوى الإسلامي ببكاسي،" للباحثة نينينج حسنة، بجامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية، بجاكرتا. فقد تناولت الباحثة أهمية دور الناظر في إدارة واستثمار أموال الوقف. وقد توصلت من خلال بحثها الميداني بأن عدم كفاءة الناظر هو الذي يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الواقف على أكمل وجه.

ثالثا: رسالة دكتوراه بعنوان "دور الوقف في تنمية المجتمع،" للباحثة أسوة حسنة، بجامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية، بجاكرتا. وتناولت فيها دور الوقف على مر العصور، وقد خصصت بابا للتحدث عن دور الوقف في إندونيسيا متمثلا بدوره بجاكرتا الجنوبية، واستنتجت في آخر بحثها

أن دور الوقف في تنمية المجتمع الإندونيسي لم يصل بعد إلى القدر المرجو، واقترحت على الحكومة الاهتمام بتفعيل دور الوقف في المجتمع الإندونيسي.

رابعا: رسالة ماجستير بعنوان "استثمار أموال الوقف وتطبيقاته في إندونيسيا، دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي،" للباحث شيشيف صلاح الدين، بجامعة الأزهر الشريف، بالقاهرة. تناول الباحث فيها الوقف، و المال، واستثمار أموال الوقف عموما، وقد خصص الباحث مطلبا للحديث عن استثمار الوقف في إندونيسيا، وبعض المشكلات التي تحتاج إلى اهتمام من الدولة ، لذلك اقترح الباحث على الحكومة إنشاء هيئة الأوقاف الإندونيسية لتفعيل دور الوقف في البلاد. وهذه الرسالة قد نوقشت قبل صدور قانون الوقف الذي يتحدث عن إنشاء هيئة الأوقاف الإندونيسية.

وهذه الدراسات التي أشرت إليها، على الرغم مما لها من قيمة علمية في مجالها فإني أثرت أن أتناول قضية الوقف من جانب لم يتطرق إليه بصورة وافية أحد من قبلي. ويتمثل هذا الجانب في مشكلات الوقف في إندونيسيا، وقد حاولت في دراساتي هذه معالجة هذه المشكلات.

منهج البحث:

اتبعت في تناول هذا الموضوع المنهج الاستقرائي الذي يتناول المشكلات وبيان الحلول الشرعية لها، واستعنت كذلك بالمنهج التحليلي الاستنباطي، والمنهج التاريخي في تتبع تاريخ الوقف في إندونيسيا.

طريقة البحث:

سرت في إعداد هذه الرسالة على النحو الآتي:

أولا: جمع المشكلات التي تعد عرقلة لتفعيل دور الوقف في تنمية المجتمع الإندونيسي من خلال الكتب المألوفة من قبل المؤلفين الإندونيسيين، والأبحاث لندوات الوقف التي كثرت إقامتها في الآونة الأخيرة في أنحاء البلاد، والحوار مع المسؤولين على إدارة الوقف في إندونيسيا ومع من لهم الاهتمام بدور الوقف في تنمية المجتمع الإندونيسي.

ثانيا: عرض كل مشكلة وفحصها على حدة للحصول على الحلول المناسبة مستعينة بآراء الفقهاء القدماء منهم والمعاصرين فيها والترجيح بين آرائهم في ضوء صحة الدليل ومدى تحقيق المصلحة، دون التعصب إلى مذهب معين أو إمام بعينه.

ثالثا: الحرص على الرجوع إلى المصادر الأصلية لكل رأي، فلم أعتمد في التعرف على رأي

المذهب على ما تناقلته بعض الكتب عنه أو ما نسب إليه في غير كتب مذهبه.

رابعا: ذكر مواضع الآيات القرآنية بذكر رقم السورة ورقم الآية.

خامسا: تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها من الكتب الستة ومن غيرها إن لم يكن فيها بذكر الكتاب والجزء والصفحة ورقم الحديث، مع الإشارة إلى درجة الحديث قدر المستطاع من خلال أقوال المحدثين إذا كان الحديث في غير الصحيحين أو أحدهما.

سادسا: ترجمة لبعض الأعلام الذين ورد ذكرهم في الرسالة، وأكتفي بالترجمة للأعلام غير المشهورين.

سابعا: وضع فهارس علمية عامة للرسالة.

خطة الرسالة:

تتكون هذه الخطة من مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة.

أما المقدمة فقد أومأت فيها كما سبق إلى أهمية الموضوع ومنهج الدراسة والدراسات السابقة. وفي الباب الأول، الذي جعلته كمدخل تمهيدي، فتحدثت فيه عن فقه الوقف ونشأة الوقف في إندونيسيا وتطوره عبر مراحل التاريخ بإجمال.

أما الباب الثاني ففيه ثلاثة فصول، فيبحث مشكلات الوقف، وتتحقق هذه المشكلات في بعض المفاهيم الخاطئة في الوقف، وضعف النظار وعدم قيامهم بواجبهم كما يجب أن يكون مع بيان الصعوبة التي تواجه استثمار أموال الوقف.

وعقدت الباب الثالث لدراسة الحلول الشرعية لمشكلات الوقف حتى تتخلص الأمة من هذه المشكلات أو بعضها، ولكي يزداد إقبال الأمة على وقف أموالها.

وسجلت الخاتمة أهم النتائج العلمية للبحث مع التوصيات.

والله أسأل أن يسدد خطاي وأن يوفقني ليكون هذا العمل نافعا للإسلام والمسلمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

القاهرة، ٨ محرم ١٤٣٦ هـ

١ نوفمبر ٢٠١٤ م.

الباحثة

يولي ياسين طيب